بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

الإصدار السابع
(2024/7)
سبتمبر 2024

مدخل تعريفي لميزان المدفوعات وأهميته في التحليل الاقتصادي

الفهرس

المقدمة 2

المحور الأول- مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات 3

أولاً: الإقامة 3

ثانيًا: المعاملات الاقتصادية (السؤال المطروح الآن،
ما هي المعاملات الاقتصادية محور اهتمام ميزان المدفوعات؟) 4

1- الحساب الجاري 4

أ. الميزان السلعي 5

ب. ميزان الخدمات 5

ج. حساب الدخل 6

2- الحساب الرأسمالي 6

3- الحساب المالي 7

المحور الثاني – أهمية ميزان المدفوعات 8

الخاتمة 9

تمهيد

استكمالاً لسلسلة التقارير الفصلية التي يصدرها بنك الكويت المركزي منذ نوفمبر 2022، يأتي الإصدار السابع (سبتمبر 2024) بعنوان **"مدخل تعريفي لميزان المدفوعات وأهميته في التحليل الاقتصادي"** ليستعرض في **المحور الأول** بعنوان **"مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات"** تعريفًا بميزان المدفوعات وأهم المفاهيم المرتبطة به، والحسابات الرئيسية التي يتكون منها. ويتناول في **المحور الثاني** بعنوان **" أهمية ميزان المدفوعات"** فيركز على أهمية ميزان المدفوعات من منظور الدولة وصانعي السياسات والباحثين، وكذلك على مستوى الأفراد العاديين. ويُشار إلى أن هذا الإصدار هو الثاني لعام 2024.

أصدر بنك الكويت المركزي سلسلة من التقارير الفصلية في إطار سعيه المتواصل لمواكبة أفضل التوجهات العالمية للبنوك المركزية في تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية، من خلال تغطية بعض المواضيع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المنتقاة بعناية للتوعية والتعريف بشكل مختصر ومبسط بجهود بنك الكويت المركزي على صعيدي الاستقرار النقدي والمالي. وجاء **الإصدار الأول (نوفمبر 2022) بعنوان "لمحة حول أبرز التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية"** ليستعرض أبرز هذه التطورات في دولة الكويت، وإلقاء الضوء على أهم المؤشرات المرتبطة في بعض الدول المختارة. وفي **الإصدار الثاني (فبراير 2023) بعنوان "لمحة حول التضخم والسياسة النقدية والتمويل المستدام"** تناول أهم مؤشرات توجهات السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، والتشدد التدريجي للسياسة النقدية لبنك الكويت المركزي، إلى جانب إلقاء الضوء على التمويل الأخضر (المستدام). وتناول **الإصدار الثالث (مايو 2023) بعنوان "لمحة حول جهود بنك الكويت المركزي في مجالي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية العملاء"** إلقاء الضوء على الدور الرقابي وجهود بنك الكويت المركزي في مجال مكافحة غسل الأموال وحماية حقوق العملاء الخاضعة لرقابته.

وفي **الإصدار الرابع (سبتمبر 2023) "لمحة حول أثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي وأبرز المستجدات العالمية وتوجهات السياسة النقدية"** ليستعرض مسيرة التحول الرقمي في الجهاز المصرفي على الصعيدين العالمي والمحلي، وإلقاء الضوء على المستجدات العالمية وتوجهات السياسة النقدية في بعض من البنوك المركزية المختارة، وعرضًا موجزًا لتوجهات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي. ويتناول **الإصدار الخامس بعنوان "طبيعة عمل البنوك المركزية"** ماهية البنوك المركزية ووظائفها، ويتطرق إلى مفهوم استقلالية البنوك المركزية وتعزيز مواردها المالية، إضافة إلى توضيح قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي، كما استعرض أهم تجارب البنوك المركزية العالمية بعد الأزمات المالية والاقتصادية والجائحة، وأهمية تعزيز الموارد المالية، وركز على قناة سعر الصرف كونها أهم القنوات التي يتم من خلالها انتقال أثر السياسة النقدية على المتغيرات الكلية. وفي **الإصدار السادس (مارس 2023) بعنوان "الذكاء الاصطناعي ما بين المزايا والتحديات"** ليستعرض أهم تأثيرات تقنيات الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد العالمي، وسبل استخدامها لتعزيز الابتكار والتطوير في القطاعين الاقتصادي والمصرفي.

المقدمة

تكتسب المؤشرات والإحصاءات التي وضعها صندوق النقد الدولي لقياس أداء القطاع الخارجي في الدول الأعضاء بالصندوق أهمية خاصة في تحليل أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة التي تُعد عنها تلك المؤشرات مقارنةً بالفترات الأخرى، وكذلك إمكانية المقارنة مع الاقتصادات الأخرى، ومن بين تلك المؤشرات ما تتضمنه إحصاءات ميزان المدفوعات. لذلك، يأتي **الإصدار السابع (سبتمبر 2024) بعنوان "مدخل تعريفي لميزان المدفوعات وأهميته في التحليل الاقتصادي"** استكمالاً لسلسلة التقارير الفصلية التي يصدرها بنك الكويت المركزي منذ نوفمبر 2022. ويهدف هذا الإصدار بصفة أساسية **إلى إلقاء الضوء بطريقة مبسطة على ماهية ميزان المدفوعات لزيادة قدرة الأفراد على قراءة مكوناته الأساسية، وكذلك التعرف على أهميته بالنسبة لصانعي القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي وكافة أطياف المجتمع.**

ويتناول هذا الإصدار في **محوره الأول** بعنوان **"مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات"** تقديمًا حول ميزان المدفوعات وأهم المفاهيم المرتبطة به، والحسابات الرئيسة التي يتكون منها ميزان المدفوعات وتشمل (الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي، والحساب المالي)، مع استعراض بعض الأمثلة التوضيحية لمكونات الحسابات الرئيسية. وجاء **المحور الثاني** بعنوان **"مدخل لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات"** لتبسيط طريقة إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وذلك من خلال أمثلة توضيحية لبعض المعاملات الاقتصادية التي يمكن أن يتضمنها ميزان المدفوعات، وطريقة تحليلها من جانب معدو الإحصاءات. وأما **المحور الثالث** بعنوان **"أهمية ميزان المدفوعات"** فيقوم بتسليط الضوء على أهمية ميزان المدفوعات من منظور الدولة على مستوى كل من صانعي السياسات والباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي وكذلك على مستوى الأفراد العاديين.

المحور الأول

مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات

عندما يتم سماع مصطلح (ميزان المدفوعات) فغالبًا ما يثار التساؤل التالي ما هو ميزان المدفوعات؟ لدى العديد من الأفراد. وللإجابة عن هذا السؤال فإنه يمكن تعريف

ميـــــزان المدفوعات

بأنه سجل إحصائي يُلخص المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة (سنوية أو ربع سنوية). أو بطريقة مبسطة يمكن تعريفه بأنه بيان يوضح التدفقات (الداخلة والخارجة) للمعاملات الاقتصادية للمقيمين في اقتصادٍ ما مع المقيمين في باقي الاقتصادات الأخرى.

ومن خلال التعريف السابق نلاحظ احتوائه على مصطلحين هامين هما (الإقامة "مقيم وغير مقيم"، والمعاملات الاقتصادية). ويمكن إيجاز المقصود بهما على النحو التالي:

أولاً:

الإقامة

متى يعتبر الفرد مقيم في اقتصادٍ ما؟

يعتبر الفرد (كما هو الحال مع الشركات) مقيم في دولة أو اقتصادٍ ما إذا أقام أو كانت نيته الإقامة في هذه الدولة لمدة تزيد عن عام.

ويجدر التنويه إلى أن مفهوم الإقامة لا يستند إلى الجنسية. **فعلى سبيل المثال، إذا انتقل أو سافر فرد جنسيته (الدولة Y) إلى دولة أخرى (X) للعمل أو الإقامة لمدة تزيد عن عام، فإن هذا الفرد يعتبر مقيم بالدولة (X)، وغير مقيم بالدولة (Y).**

ثانياً:

المعاملات الاقتصادية

تتألف المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات (أو ما يمكن أن يطلق عليه مكونات ميزان المدفوعات) من ثلاثة حسابات رئيسية هي الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والحساب المالي، ويمكن تقديم نبذة عن كل منها على النحو التالي:

1 الحساب الجاري

يعرض الحساب الجاري صافي معاملات السلع والخدمات والدخل بين المقيمين في اقتصادٍ ما والمقيمين في الاقتصادات الأخرى. ورصيد الحساب الجاري عبارة عن الفرق بين مجموع الصادرات السلعية والصادرات الخدمية والدخل مستحق القبض (المتحصلات) من ناحية، ومجموع الواردات السلعية والخدمية والدخل مستحق الدفع (المدفوعات) من ناحية أخرى.

أ. الميزان السلعي

تشمل معاملات السلع في **الصادرات والواردات السلعية المنظورة** (مواد خام "أولية"، سلع وسيطة، سلع نهائية (مصنعة أو رأسمالية أو استهلاكية). بمعنى أن معاملات الصادرات السلعية إلى العالم الخارجي، والواردات السلعية من العالم الخارجي يتم تسجيلها في هذا الحساب.

ب. ميزان الخدمات

يبين ميزان الخدمات صافي قيمة المتحصلات (الصادرات) والمدفوعات (الواردات) التي تتم بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بمعاملات الخدمات. وتتمثل في خدمات:

النقل

السفر

المالية

الاتصالات

الكمبيوتر

المعلومات

حقوق الملكية

خدمات أخرى

ويكون الميزان السلعي و/ أو الخدمي في حالة (فائض)، عندما تكون قيمة الصادرات (المتحصلات) أكبر من الواردات (المدفوعات). أما إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات، فيكون الميزان السلعي في حالة (عجز).

ج. حساب الدخل

يتكون من حسابين رئيسيين هما: حساب الدخل الأولي "الأساسي" ويتمثل في العائد المستحق للأفراد وللوحدات المؤسسية نظير المساهمة في عملية الإنتاج (مساهمة الأيدي العاملة في العملية الإنتاجية، والدخل المرتبط بملكية الأصول المالية "دخل جاري ناتج عن استثمارات مالية"). وحساب الدخل الثانوي الذي يُبين التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين في اقتصاد ما. حيث تُقيد فيه مختلف أنواع **التحويلات الجارية** فيما بين الاقتصادات. ويشتمل هذا الحساب على **التحويلات الشخصية** (مثل: تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج)، و**التحويلات الجارية الأخرى** (ومنها التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي وما تقدمه الحكومات لبعضها البعض من مساعدات وإعانات نقدية وعينية، أو ما تقدمه المنظمات الخيرية من مساعدات).

وبذلك فإن:

الحساب الجاري = صافي الميزان السلعي + صافي ميزان الخدمات + صافي الدخل

2 الحساب الرأسمالي

يعرض هذا الحساب القيود الدائنة (**مستحقة القبض**) والقيود المدينة (**مستحقة الدفع**) للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين في اقتصادٍ ما وغير المقيمين.

3 الحساب المالي

يبين خلاصة نتائج المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية، وتتم فيما بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة. أو بمعنى آخر، يبين صافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل "تغيرات" الخصوم المالية. ويمكن تبويب المعاملات على الأصول والخصوم المالية من حيث الفئات الوظيفية كالتالي: (استثمار مباشر، استثمار الحافظة "أوراق مالية"، المشتقات المالية، استثمارات أخرى "ودائع، قروض، ائتمان تجاري، أخرى"، أصول احتياطية رسمية).

وتُشير الحالة النظرية إلى توازن ميزان المدفوعات:

الوضع التوازني لقيود ميزان المدفوعات

رصيد الحساب الجاري والرأسمالي = **رصيد الحساب المالي**

ولكن من الناحية العملية، تنشأ الاختلالات (عدم التساوي) نتيجة قصور في البيانات المصدرية (عدم القدرة على تجميع كافة المعاملات المدينة والدائنة في حسابات ميزان المدفوعات، واختلاف مصادر البيانات)، ووسائل إعداد البيانات. ولذلك، يظهر حساب (بند) منفصل ضمن حسابات ميزان المدفوعات يطلق عليه (صافي السهو والخطأ) ليظهر الاختلال في توازن ميزان المدفوعات حيث يُعد متممًا حسابيًا يستهدف تحقيق التوازن بين المبالغ المُدرجة في الجانب المدين، والمبالغ المُدرجة في الجانب الدائن من إحصاءات ميزان المدفوعات.

وكما يظهر من المُسمى نفسه فإن صافي السهو والخطأ يُشير إلى كافة الأخطاء (عناصر ميزان المدفوعات التي تم تسجيلها بشكلٍ غير صحيح) والسهو (عناصر الميزان المفقودة والتي لم يتم تسجيلها) التي تمت خلال فترة زمنية معينة أثناء تجميع وإعداد ميزان المدفوعات، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات.

صافي السهو والخطأ = **رصيد الحساب الجاري + رصيد الحساب الرأسمالي** − **رصيد الحساب المالي**

المحور الثاني

أهمية ميزان المدفوعات

من خلال العرض السابق يتبين لنا أهمية إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات لما له من دلالات عن الأحوال الاقتصادية للدولة. إذ يُساعد الحكومات وصانعي السياسات على اكتشاف حالة الاقتصاد والتخطيط للمستقبل، كما يساعد الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والأفراد في التعرف على درجة الارتباط مع العالم الخارجي، والحالة الاقتصادية للدولة ومقارنتها مع الاقتصادات الأخرى.

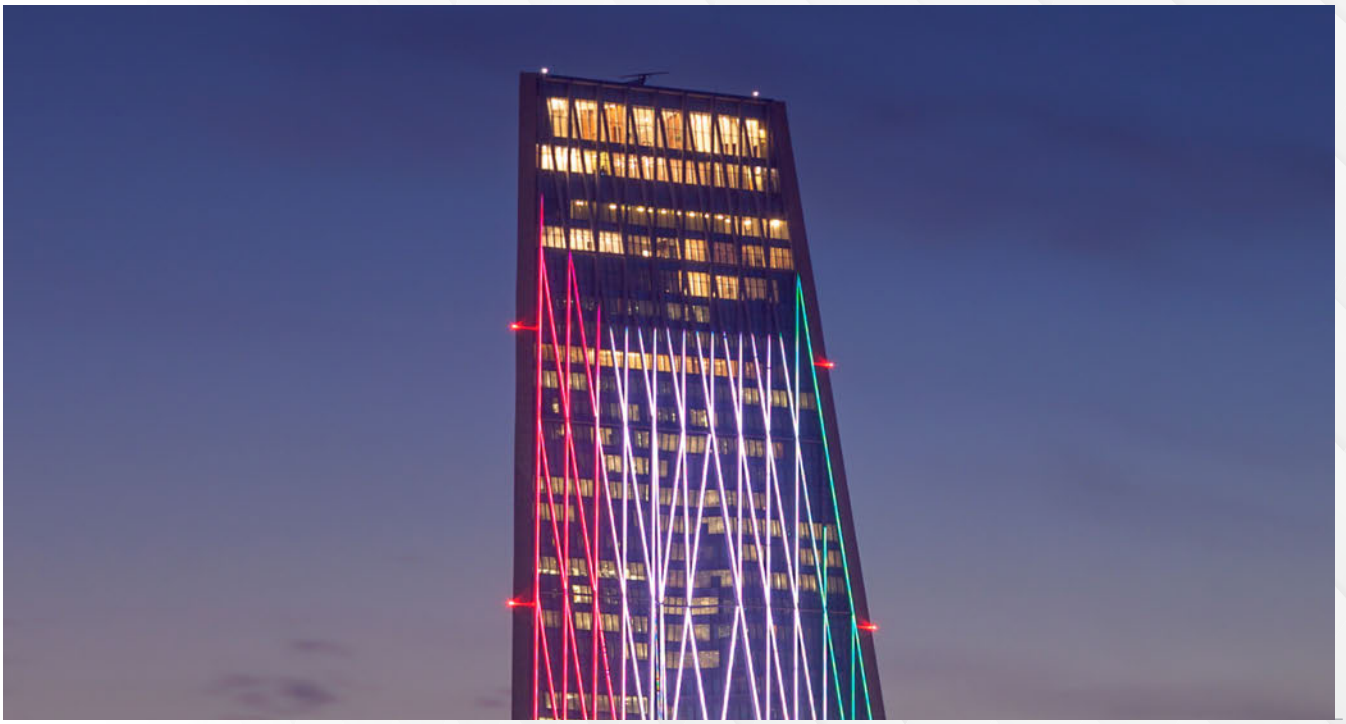

مدخل تعريفي لميزان المدفوعات وأهميته في التحليل الاقتصادي

الخاتمة

يحظى الميزان بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة كونه يعكس درجة ترابط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلاً عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما تعكس من حيث المحتوى هيكل وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته للتغيرات في عوامل وقوى الإنتاج الخارجية.

ولمزيد من التفاصيل حول منهجية إعداد ميزان المدفوعات لدولة الكويت، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لصفحة البيانات القومية الموجزة لدولة الكويت:

https://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/nsdp

T: +(965) 1814444 | P.O. Box: 526, Safat 13006, Kuwait
cbk@cbk.gov.kw | www.cbk.gov.kw
@centralbank_kw | Central Bank of Kuwait